النظام السياسي في دولة الإمارات هو نظام وراثي، حيث إن الحكم في الإمارات قائم على النمط المشيخي أو الأميري. وفي هذا النظام تحكم عائلة واحدة كل إمارة من الإمارات السبع المكونة لاتحاد الإمارات العربية المتحدة. فأسرة آل نهيان هي الأسرة الحاكمة في إمارة أبوظبي، وأسرة آل مكتوم هي الأسرة الحاكمة في إمارة دبي، وأسرة القاسمي هي الأسرة الحاكمة في الشارقة، وفخذ آخر منها يحكم إمارة رأس الخيمة، وأسرة المعلا هي الحاكمة في أم القيوين، فيها تحكم أسرة الشرقي إمارة الفجيرة. وتتم عملية تداول السلطة بالوراثة بين أفراد الأسرة ذاتها في كل إمارة، وغالباً ما يكون الابن الأكبر للحاكم هو ولي العهد في الإمارة، وكما حدث في أبوظبي عندما عين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم الإمارة في عام 2003 اينه الثالث في الترتيب الشيخ محمد نائباً لولي العهد في أبوظبي، هذا الأسلوب في نظام الحكم القائم في دولة الإمارات هو الأسلوب المعتمد على التقاليد والموروث التاريخي الذي يجعل الحكم في القبيلة لعائلة معينة. الأمر الذي يساعد على إعداد قيادة البلاد المستقبلية إعداداً مبكراً. ويعتمد على وجود قواعد مكتوبة تضمن عملية انتقال السلطة بشكل سلس وسلمي داخل كل عائلة حاكمة لإمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، أي من بين الحكام السبعة المكونين للمجلس الأعـ للاتحاد. فالعملية مقتصرة هنا على أعضاء المجلس الأعلى السبعة تدون غيرهـ ونظراً لتمتعها بقوة تصويت أكبر من غيرهما في مسألة انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه، دولة الإمارات دولة فيدرالية دستورية قائمة على أساس اتحاد بين وحدات سياسية هي الإمارات السبع، فإن دولة الإمارات بها مستويان من الحكم: حكم على المستوى المحلي في الإمارات (الوحدات السياسية السبع المكونة للاتحاد) تتولاء الحكومات المحلية، ونذكر هنا على سبيل المثال ثلاثة عوامل مهمة كان لها دور أساسي في المساعدة على اتباع النهج الفيدرالي في الإمارات دون غيره، وهذه العوامل ذات صله بالعوامل وهي كانت كل واحدة منها قبل قيام الاتحاد كياناً سياسياً مستقلاً بذاته، فقررت تلك الإمارات التنازل عن بعض من صلاحياتها التي كانت تتمتع بها قبل الاتحاد لصالح حكومة مركزية في التحاد فيدرالي، وما كان لهذا الاتحاد أن يجد النور في شكل دولة مركزية موحدة في ظل تمسك حكومة كل إمارة بصفاتها وخصائصها السياسية وعدم رغبتها في التفريط في إرثها التاريخي والسياسي، لقد كانت الإمارات المتصالحة قبل الاتحاد تعتمد على بريطانيا في الدفاع عنها وتحقيق الأمن والاستقرار لها من مخاطر التهديدات الخارجية، لذلك لعب عامل التهديد الخارجي والإحساس بعدم القدرة على مواجهة ذلك التهديد بشكل فردي دوراً حاسماً في التأثير على الإمارات المتصالحة لدخول الاتحاد الفيدرالي في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة. ولعلنا نذكر بأن التخوف البحريني من التهديد والمطالبة الإيرانية بها كان الدافع وراء قبولها دعوة الاتحاد الثنائي بين أبوظبي ودبي للدخول في محادثات للانضمام في الاتحاد في شكل اتحاد تساعي، لكن تراجع التهديد الإيراني للبحرين في عام 1970 شجع البحرين على خروجها من الاتحاد النساعي وإعلان استقلالها في دولة مركزية موحدة، حيث إن الفيدرالية تساعد على جعل الدول المنضمة تحت لوائها كتلة اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة.

Summarized by © lakhasly.com